المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

5 مارس 2025

200 مليار جنيه شبكة
أمان اجتماعي جديدة

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
ماهر الشريف

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

15 معلومة مصورة

16 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

16 إقلاع نحو المستقبل: خارطة طريق لتعزيز مشاركة القطاع الخاص بالمطارات المصرية

29 تحويلات المغتربين: كيف يمكن تحفيز مزيد من التحويلات؟

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الأسبوعية، حيث نأخذكم في جولة شاملة على أبرز الأحداث والتطورات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

يشهد الاقتصاد المصري حراكاً نشطاً مدفوعاً بتحسن مؤشرات الاستثمار والتدفقات المالية، حيث ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج بنسبة 51.3% في 2024، وسجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2.7 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي. كما أعلنت الحكومة عن حزمة دعم اجتماعي بقيمة 200 مليار جنيه لمساندة المواطنين في مواجهة ارتفاع الأسعار، إلى جانب تطورات مهمة في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا والاستثمارات الصناعية.

على الصعيد الإقليمي، تشهد المنطقة تحولات اقتصادية هامة، حيث ارتفعت الصادرات غير البترولية للسعودية بنسبة 18.1%، ويستعد العراق لاستئناف صادرات النفط من إقليم كردستان بعد توقف دام لقرابة العامين. كما تواصل الولايات المتحدة فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية، بينما تواجه البنوك الخليجية تغييرات في تصنيفاتها الائتمانية وفق تقييمات وكالة «موديز».

أما على المستوى العالمي، تتزايد التوترات التجارية مع إعلان ترامب عن فرض رسوم جمركية جديدة على الاتحاد الأوروبي والصين، في حين قفز الدين العالمي إلى مستوى قياسي بلغ 318 تريليون دولار. وفي قطاع الطاقة، تتوقع «شل» ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال بنسبة 60% بحلول 2040، بينما تعيد شركات النفط الكبرى مثل «بي بي» توجيه استثماراتها نحو الوقود الأحفوري.

في هذه النشرة، نسلط الضوء على هذه التطورات وغيرها، مع تحليل آثارها على الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، لنقدم لكم رؤية شاملة حول اتجاهات الاقتصاد في المرحلة القادمة.

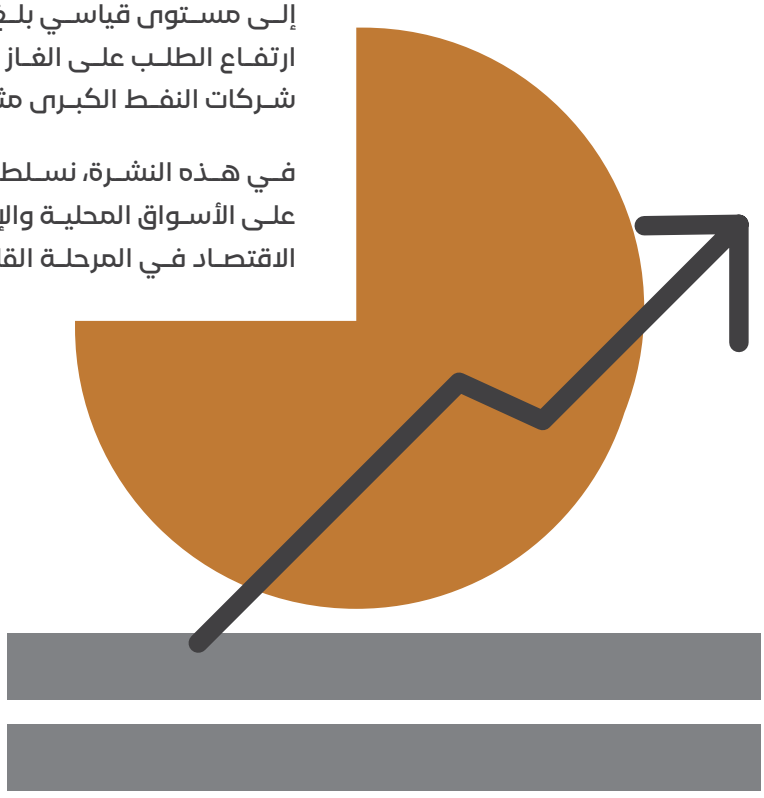

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

• سياسة مالية

تحويلات المصريين بالخارج تقفز بنسبة 51.3% في 2024

وفقاً لبيانات البنك لمركزي، فقد ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج خلال عام 2024 بنسبة 51.3% لتصل إلى 29.6 مليار دولار مقابل 19.5 مليار دولار حققتها عن العام السابق (عام 2023)، وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في وقت سابق وصول تحويلات المصريين بالخارج إلى 42 مليار دولار بحلول العام المالى 2027/2028.

مصر تجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 2.7 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي 2024-2025

أكد رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتور/ مصطفي مدبولي خلال اجتماعه الأسبوعي والذي انعقد في الأسبوع الأخير من شهر فبراير على أن الاقتصاد المصري يشهد تحسنًا ملحوظًا، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقات بلغت 2.7 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2025/2024. هذا فضلاً عن أن الحكومة المصرية تعمل على تعميق الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات، مشيرًا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها بدأت تؤتي ثمارها، رغم التحديات الجيوسياسية الراهنة.

تعلن الحكومة شبكة أمان اجتماعي بقيمة 200 مليار جنيه أي ما يعادل 4 مليارات دولار

أعلنت الحكومة المصرية حزمة دعم اجتماعي بقيمة 200 مليار جنيه يبدأ صرفها بشكل جزئي من شهر رمضان وتستمر خلال العام المالي المقبل؛ لمساعدة المواطنين على مواجهة

ارتفاع الأسعار، وأعلن رئيس الوزراء أن تلك الحزمة تتضمن زيادة المعاشات بنسبة 15% اعتبارًا من يوليو ورفع الحد الأدنى للأجور لموظفي الدولة إلى 7 آلاف جنيه شهريًا، بالإضافة إلى زيادة الدعم النقدي لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة بنسبة 25%، كما سيتم تمديد الدعم للمزارعين والمحتاجين.

وأضاف وزير المالية أن الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة والتي يبلغ عددها 5.2 مليون أسرة ستحصل خلال شهر رمضان على 300 جنيه مصري، إضافة إلى تطبيق زيادة في مخصصات العلاج على نفقة الدولة؛ بهدف توفير العلاج لجميع الحالات المستحقة والبالغ عددها 60 ألف حالة خلال شهري مارس وأبريل، كما أعلنت الحكومة المصرية أن نحو 10 ملايين أسرة من الأسر الأكثر احتياجًا من حاملي بطاقات التموين سوف يحصلون على مساعدات مالية تتراوح بين 125 إلى 250 جنيهًا خلال شهر رمضان، وفقا لعدد أفراد الأسرة، على أن تتكرر تلك المساعدات خلال عيد الفطر.

• سياسة نقدية

نسبة الشمول المالي في مصر تصل إلى 74.8% و52 مليوناً يستخدمون حسابات المعاملات

أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع معدلات الشمول المالي إلى 74.8% بنهاية عام 2024 مقارنة بـ 70.7% بنهاية عام 2023، بالإضافة إلى معدل نمو 204% خلال الفترة من 2016 إلى 2024، ويمثل هذا الرقم عدد المصريين الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر والذين يمتلكون ويستخدمون حسابات بشكل نشط لإجراء المعاملات المالية، وقد بلغ عدد من لديهم حسابات حوالي 52 مليون مواطن الآن.

• أخبار قطاعية

وزير التنمية المحلية: إنجاز 5633 مشروعًا في صعيد مصر باستثمارات تتجاوز 27 مليار جنيه

على مدار السنوات السبع الماضية، حقق برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر تقدمًا كبيرًا، حيث تم تنفيذ 5633 مشروعًا بنجاح في قطاعات حيوية، منها مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والتنمية العمرانية، بإجمالي استثمارات تجاوزت 27.05 مليار جنيه، كما أثّر البرنامج على التنمية الاقتصادية من خلال تحسن بيئة الأعمال بنسبة 22.5% في سوهاج وقنا، و26.3% في المنيا وأسيوط، وساهم في خلق 369 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بفضل الاستثمارات التي ضُخت في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مصر ضمن أفضل 3 دول إفريقية في الاستثمار التكنولوجي والترتيب 12 دولة عالمياً في الأمن السيبراني

احتلت مصر المركز الثالث كواحدة من الدول الافريقية الرائدة في مجال الاستثمار التكنولوجي بحلول عام 2024،واستطاعت مصر جذبت 297 مليون دولار، وتصدرت دول القارة في سرعات النطاق العريض والبنية الأساسية الرقمية والتقدم في مجال الأمن السيبراني في عام 2024.

في نفس السياق، عززت مصر مكانتها كقائد إقليمي في مجال التكنولوجيا الرقمية، حيث شهدت ارتفاعًا كبيرًا في عدد مستخدمي الإنترنت وحققت تصنيفًا عاليًا في مجال الأمن السيبراني، حيث شهدت مصر زيادة قدرها 6.3 مليون مستخدم للإنترنت بين عامي 2022 و2024، ليصل العدد الإجمالي لمستخدمي الأنترنت إلى أكثر من 82 مليونًا، كما اكتسبت جهود الأمن السيبراني في البلاد اعترافًا عالميًا، حيث صنف الاتحاد الدولي للاتصالات مصر ضمن أفضل 12 دولة في مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2023-2024.

بتروبل تستأنف الحفر بحقل «ظُهر» وبتروشروق تستهدف إنتاج 144 ألف برميل مكافئ نفطي يوميًا

أكد رئيس شركة بترول بلاعيم (بتروبل) استئناف أعمال الحفر بحقل ظهر بعد وصول الحفارة سايبم 10000 للمياه المصرية لتنفيذ عمليات الحفر بنظام المسار الواحد لعدد 3 آبار بدءًا من

البئر ظهر 13 ثم ظهر 6 ثم ظهر 9، وباستخدام تكنولوجيا الأنابيب الملفوفة الحديثة لأول مرة في العالم في المياه العميقة.

أما عن شركة بتروشروق، فقد تم تخصيص 320 مليون دولار للتشغيل من بينها 122 مليون دولار لمواصلة أعمال الصيانة على الآبار الحالية للحفاظ على معدلات الإنتاج، وتستهدف خطة الإنتاج الوصول بمعدلات الإنتاج اليومية إلى 144 ألف برميل مكافئ بترول و434 مليون قدم مكعب غاز خلال العام المالي 2026/2025، كما تهدف الخطة الخاصة بالنفط الخام إلى تحقيق معدل إنتاج 58 ألف برميلاً من النفط و4730 برميلاً يومياً من المكثفات و130 طناً يومياً من البوتان.

أدنوك تتطلع للتوسع في سوق شحن السيارات الكهربائية والوقود في مصر

تدرس شركة أدنوك (شركة الوقود والتجزئة الإماراتية) للتوزيع، الدخول إلى سوق شحن السيارات الكهربائية في مصر، ويأتي هذا في ضوء التزام الشركة باستثمار ما بين 250 - 300 مليون دولار في مختلف الأسواق في 2025، بهدف إنشاء 40 إلى 50 محطة خدمة جديدة، ومن الجدير بالذكر أن شركة أدنوك للتوزيع وتصنيع زيوت التشحيم في مصر في نهاية عام 2024، وفي إطار استراتيجيتها التوسعية، تعتزم الشركة افتتاح أول محطة خدمة متكاملة لها في القاهرة الجديدة والتي ستكون الأكبر لها في مصر، كما تدرس أدنوك للتوزيع فرص إنشاء محطات وقود جديدة في العاصمة الإدارية الجديدة والساحل الشمالي.

مصر تغلق مزايدة لعدد 13 منطقة للتنقيب عن النفط والغاز وتجذب استثمارات بقيمة 700 مليون دولار

في إطار جهود وزارة البترول والثروة المعدنية لجذب وتوسيع الاستثمارات في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتنمية، أغلقت باب تقديم العطاءات لـ 13 منطقة استكشاف وإنتاج،

بإجمالي عروض تزيد عن 700 مليون دولار من وقد يتضاعف هذا المبلغ في حالة تحقيق اكتشافات جديدة وتطويرها، ومع إضافة أربع كتل جديدة للبحر الأبيض المتوسط من المتوقع أن يزيد عدد مناطق الاستكشاف فيه بنسبة 23٪، خاصة وأن شركة «شيرون» تدخل التنقيب في البحر المتوسط لأول مرة، وذلك تتابعًا لإطلاق 61 فرصة استثمارية عبر بوابة مصر للمنبع (EUG) في أغسطس 2024 بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.

مصر تستهدف تحويل 165 ألف مركبة إضافية للعمل بالغاز الطبيعي بحلول 2026/2025

شهد النصف الأول من العام المالى 2025/2024 تحويل نحو 26 ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي، ومن المتوقع تحويل 64 ألف سيارة أخرى بحلول نهاية العام المالي، وبذلك يصل إجمالي عدد المركبات العاملة بالغاز الطبيعي في مصر إلى 90 ألف مركبة للعام المالي 2025/2024 ونحو 643 ألف مركبة منذ بدء المبادرة، ومن المقرر تحويل 165 ألف مركبة أخرى في العام المالي 2026/2025.

في الوقت نفسه، تم إنشاء 17 محطة جديدة لتزويد المركبات بالغاز الطبيعي في النصف الأول من عام 2025/2024، مع وجود خطط لإنشاء 43 محطة أخرى، بإجمالي 60 محطة بحلول نهاية العام، ومن المقرر إنشاء 30 محطة إضافية بحلول عام 2026/2025.

وفي نفس السياق فيجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء خمسة مراكز لتحويل السيارات العاملة بالوقود المزدوج، هذا فضلاً عن وجود خطط أخري لإنشاء 15 مركزًا آخر بحلول يونيو 2025، ليصل إجمالي المراكز إلى 20 مركزًا للعام المالي 2025/2024، وتخطط الدولة لإضافة 30 مركزاً آخر بحلول عام 2026/2025.

شركة «جيزة للغزل» المصرية تفاوض شركة صينية لإنشاء مصنع نسيج بـ 20 مليون دولار

صرح رئيس مجلس إدارة شركة جيزة للغزل والنسيج المصرية أن الشركة تجري مفاوضات مع شركة صينية للمساهمة في إنشاء مصنع جديد للنسيج والصباغة والتجهيز، بمدينة السادات

الصناعية على مساحة 25 ألف متر مربع. لتكلفة استثمارية تقديرية حوالي 20 مليون دولار، وسيتم تمويلها مناصفة بين شركتي الجيزة للغزل والشريك الصيني.

مصر تستهدف مبيعات بقيمة 500 مليون دولار من مبادرة «بيتك في مصر»

أعلن وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصري أن المرحلة الأولى من مبادرة «بيتك في مصر» من المتوقع أن تحقق إيرادات تقدر بنحو 500 مليون دولار، وتوفر نحو 5 آلاف وحدة سكنية للمغتربين المصريين. حيث تم تسجيل 10 آلاف حجز خلال 48 ساعة فقط من افتتاحها، وخلال هذه الفترة تم جمع 2.5 مليون دولار كدفعات أولى من 1000 متقدم، وكان المغتربون المصريون في المملكة العربية السعودية في صدارة الطلب.

أعلنت شركة هيلتون مؤخرًا عن خطة توسع طموحة في مصر مع زيادة فرص العمل

نجحت شركة هيلتون في بناء حضور قوي في مصر على مدى العقود الست الماضية، ومع تشغيل 14 فندقًا حاليًا، تخطط الشركة لافتتاح 25 فندقًا جديدًا، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الحضور المتنامي إلى خلق أكثر من 5000 فرصة عمل في مصر، وتشمل التوسعة أيضًا عقارات جديدة تحت علامتي DoubleTree by Hilton و Hilton Garden Inn، مما يضمن مجموعة متنوعة من الخيارات للمسافرين الذين يبحثون عن ضيافة عالمية المستوى.

وزير الطيران: طرح تشغيل وإدارة 11 مطارًا للقطاع الخاص والبداية بالغردقة

أعلن وزير الطيران المدني، الدكتور سامح الحفني، أن خطة طرح تشغيل وإدارة المطارات المصرية للقطاع الخاص وصلت إلى مرحلتها النهائية، حيث سيتم تشغيل 11 مطارًا في البداية، على أن يكون مطار الغردقة الدولي أولى التجارب، وأوضح أن الطرح سيتم على مرحلتين؛ الأولى تتضمن دراسة شاملة خلال 6 أشهر، تليها مرحلة اختيار الشركات والتعاقد لمدة 14 شهرًا. كما أشار إلى تلقي عروض من كبرى الشركات العالمية، مؤكدًا أن هذه الخطوة

تهدف إلى تعزيز قطاع الطيران المصري، وتحسين جودة الخدمات، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات الجديدة. ، يمكنكم قراءة المزيد عن هذا الموضوع في الجزء الثالث من نشرتنا الخاص بالمقالات التحليلية.

إقليميًا

ارتفاع الصادرات السعودية غير البترولية بنسبة 18.1% عن 2024

سجلت الصادرات غير البترولية ارتفاعاً بنسبة 18.1% في ديسمبر 2024 مقارنة بنفس الشهر لعام 2023، حيث حققت عوائد بلغت 7.8 مليار دولار في ديسمبر 2024 وكانت أبرزها منتجات الصناعات الكيماوية، في حين ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 23.4% في الفترة نفسها.

العراق يتجه لاستئناف صادرات النفط من كردستان

يأمل العراق أن تستأنف صادرات النفط الخام من إقليم كردستان العراق شمال البلاد خلال الأسبوع الأول من شهر مارس، بعد إيقاف دام لحوالى عامين إثر نزاع حول المدفوعات كلّف العراق تكلفة فرصة بديلة بنحو 19 مليار دولار من العوائد المفقودة، سيتم تسليم نحو 185 ألف برميل يومياً من نفط إقليم كردستان العراق كمرحلة أولى بعد استئناف تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي، وتعد تلك الكمية هي نصف ما كان مخطط نقله قبل التوقف في مارس 2023.

«موديز» تغير النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي في الخليج

غيرت وكالة موديز «Moody's» النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي في السعودية والإمارات من إيجابية إلى مستقرة، كما غيرت النظرة المستقبلية للنظام المصرفي في عمان من مستقرة إلى إيجابية، في حين ظلت النظرة المستقبلية للأنظمة المصرفية في الكويت وقطر والبحرين مستقرة.

البنك المركزي الإسرائيلي يبقي على أسعار الفائدة من دون تغيير

قرر البنك المركزي الاسرائيلي الابقاء على أسعار الفائدة من دون تغيير في الاجتماع التاسع على التوالي، وسط توقعات بتراجع التضخم الناتج من الحرب في النصف الثاني من عام 2025 قبل بدء دورة تخفيض الفائدة، وقد بلغ التضخم السنوي 3.8%، وهو أعلى من الهدف الرسمي للبلاد الذي يتراوح ما بين واحد وثلاثة في المئة، ويرجع ذلك بالأساس أساساً إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة التي تهدف إلى تمويل احتياجات الدفاع لإسرائيل، إضافة إلى ارتفاع كلفة الكهرباء والمياه.

عقوبات أميركية جديدة تطاول النفط الإيراني

تواصل الولايات المتحدة تصعيد العقوبات التي تستهدف سلسلة إمدادات النفط الإيرانية في حملة «الضغط الأقصى» التي بدأتها إدارة ترامب بهدف فرض حصار فعلي على صادرات النفط الإيرانية. وتشمل العقوبات عدد 35 شركة وشخصا وسفينة تدعم «أسطول الظل» في البلاد، كانوا مستهدفين في أحدث العقوبات التي تستهدف شبكة مرتبطة بشحن عشرات الملايين من براميل النفط الخام، وقد شملت تلك العقوبات كيانات تقع في إيران وهونغ كونغ والهند والصين.

عالميًا

ترامب: «سيتم الإعلان عن رسوم جمركية بنسبة 25% على الاتحاد الأوروبي قريبًا»، و10% إضافية على الصين

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه يخطط لفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على السلع المُصنعة في الاتحاد الأوروبي بما فيها ذلك السيارات، زاعمًا أن الاتحاد الأوروبي تم إنشاؤه لإزعاج الولايات المتحدة، وبذلك يلحق الإتحاد الأوروبي بمصاف كندا والمكسيك والصين التي ستواجه فرض تعريفات جمركية إضافية بنسبة 10% ، حيث من المقرر أن تدخل رسومهما حيز

التنفيذ بداية مارس 2025، وعلى الجانب الاخر قال الاتحاد الأوروبي إنه سيرد بحزم وبشكل فوري ضد الرسوم الجمركية الأمريكية غير المبررة.

تباطؤ بيانات مؤشر الفيدرالي الأمريكي لقياس التضخم لشهر يناير 2025 مقارنة بشهر ديسمبر 2024

تباطأ التضخم في الولايات المتحدة في يناير مقارنة بقراءة شهر ديسمبر، فوفقًا لمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي والذي ارتفع بنسبة 2.6% في يناير 2025 على أساس سنوي (عن يناير شهر 2024)، وذلك مقارنة بزيادة بنسبة 2.9% في ديسمبر 2024.

معهد التمويل الدولي: الدين العالمي يقفز إلى مستويات غير مسبوقة خلال 2024

كشف تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي (IIF) أن الديون العالمية بلغت مستوى قياسيا جديدا في عام 2024، حيث وصلت إلى 318 تريليون دولار، وأشار التقرير إلى أن 7 تريليونات دولار أُضيفت إلى إجمالي الديون العالمية خلال العام الماضي 2024 مما يمثل أعلى مستوى سنوي على الإطلاق، ارتفعت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ أربع سنوات، حيث وصلت إلى 328% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة عن 1.5%مقارنة بعام 2023. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع ضغوط التضخم.

شل تتوقع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال بنسبة 60% بحلول عام 2040

قالت شركة شل إن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن يرتفع بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2040 بسبب النمو الاقتصادي الأسرع في آسيا والسباق نحو إزالة الكربون من الصناعة، خاصة وأن التوقعات السنوية لشركة الطاقة الكبرى بشأن الوقود فائق التبريد (الغاز الطبيعي) أعلى بنسبة 10 نقاط مئوية مما تم توقعه في 2024 لنفس الفترة، مما يفسر الطلب القوى من الهند والصين.

شركة British Petroleum تتجنب مصادر الطاقة المتجددة وتتجه إلى النفط والغاز

أعلنت شركة «بي بي» للطاقة أنها ستخفض استثماراتها في الطاقة المتجددة وستركز بدلاً من ذلك على زيادة استثماراتها في النفط والغاز بنحو 20% إلى 10 مليارات دولار سنوياً، بينما ستقلل التمويل المخطط له سابقاً للطاقة المتجددة بأكثر من 5 مليارات دولار (3.9 مليار جنيه إسترليني). حيث تأتي هذه الخطوة في الوقت الذي قلصت فيه شركتا شل وشركة إكوينور النرويجية (شركة تعمل في مجال الطاقة المتجددة) خططهما للاستثمار في الطاقة الخضراء، كما شجعت تعليقات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الاستثمار في الوقود الأحفوري.

ترامب يأمر بالتحقيق في واردات النحاس في أول خطوة نحو فرض الرسوم الجمركية

أمر دونالد ترامب بإجراء تحقيق في واردات النحاس في خطوة أولى نحو فرض رسوم جمركية محتملة على ذلك المعدن؛ تهدف تلك الخطة للتعزيز إنتاج الولايات المتحدة من النحاس، ومن الجدير بالذكر أن النحاس من المعادن الصناعية المستخدمة على نطاق واسع إذ يستخدم ذلك المعدن في صناعة السيارات الكهربائية والسفن ومراكز البيانات، وهذه الخطوة تشبه سياسة ترامب السابقة لفرض رسوم جمركية على الصلب والألومنيوم، مما يفتح جبهة جديدة في حربه التجارية.

.. معلومة مصورة

.. مقالات تحليلية

إقلاع نحو المستقبل:
خارطة طريق لتعزيز مشاركة القطاع الخاص بالمطارات المصرية

أحمد بيومي
نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعود سياسة التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص بمصر إلى سبعينيات القرن الماضي، ومع بداية العصر الناصري، تحولت السياسات الاقتصادية المصرية إلى الاشتراكية ومنها إلى التحرر في سبعينيات القرن العشرين، ثم بدأت الدولة في تبني نهج إشراك القطاع الخاص في الملكية والإدارة، خاصة في ضوء برامج التعاون بين الدولة المصرية وصندوق النقد الدولي في تسعينيات القرن العشرين ومع بداية برنامج التكيف الهيكلي للإصلاح الاقتصادي.

بعد عام 1952، أعطت سياسات ناصر الأولوية لسيطرة الدولة على البنية الأساسية لتعزيز التصنيع والحد من الإعتماد الأجنبي، خاصة وأن مُعظم الملكية أو الإدارة لمؤسسات مصر آنذاك كانت للأجانب، وقد استدعى ذلك فرض سيطرة الدولة المصرية على مقدراتها من خلال تأميم القطاعات الرئيسية، بما في ذلك قناة السويس، وسعي الدولة إلى إعادة السيطرة على الاتصالات والطاقة والنقل، وقد هدف ذلك النموذج إلى ضمان الوصول العادل لكافة الخدمات التي تقدمها الدولة، لكن ذلك التحيز الكبير نحو سياسات الاشتراكية ترتب عليها انخفاض كفاءة الإدارة وزيادة عجز الميزانية، خاصة بحلول سبعينيات القرن الماضي، وهو ما استدعى السعي بشكل أكبر لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وزيادة نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد المصري.

مع تولي الرئيس الراحل أنور السادات الحكم وبعد انتصارات أكتوبر المجيدة، تم تبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا بداية من عام 1974، والتي كانت بمثابة نقطة تحول نحو التحرير الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، لكن وعلى الرغم من تلك الجهود، ظلت مشاركة القطاع الخاص

محدودة بسبب مقاومة البيروقراطية والتعلق العام برعاية الدولة لكافة الخدمات المقدمة، استمر هذا الوضع حتى الثمانينيات من القرن الماضي، حيث شهدت تلك الفترة بداية المشاركة التدريجية من جانب القطاع الخاص في المشاريع المشتركة، وخاصة في مجال الطاقة، وذلك مع تولي الرئيس الراحل حسني مبارك الحكم.

كانت بداية إشراك القطاع الخاص في مصر في الأعوام الأولى من التسعينيات من القرن الماضي، والتي جاءت كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لعام 1991 المطبق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، حيث أُقرَّ قانون 203 لعام 1991 لإعادة هيكلة شركات القطاع العام تحت مظلة شركات قابضة تمهيدًا لبيعها للمستثمرين المحليين والأجانب، وخلال السنوات الأولى (1993–1995)، اتسم تنفيذ تلك الاستراتيجية بالبطء، إذ لم تتجاوز العمليات بضع عشرات من الشركات بحلول نهاية 1995، لكن مع منتصف التسعينيات، اكتسب البرنامج زخمًا؛ فبحلول عام 1998، تم بيع عدد من الشركات بشكل كلي أو جزئي لنحو 119 شركة من أصل 314 شركة مملوكة للدولة منذ بدء البرنامج.

تركّزت المبيعات الأولى في الشركات العاملة بالصناعات التحويلية، ثم وُسِّع النطاق ليشمل والمصارف وشركات التأمين وشركات النقل البحري والفنادق السياحية، وبحلول أواخر التسعينيات، أشاد صندوق النقد الدولي بتقدم البرنامج، مشيرًا إلى أن عائدات مشاركة القطاع الخاص السنوية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وضعت مصر في المرتبة الرابعة عالميًا بعد هنغاريا وماليزيا والتشيك.

وقد شهدت الفترة 1999–2003 تباطؤًا نسبيًا بسبب عوامل داخلية وخارجية، لكن عاد النشاط ليتسارع مرة أخرى بعد عام 2004 في ظل

"حكومة رجال الأعمال" برئاسة الدكتور أحمد نظيف، ففي الفترة بين 2004 وحتى 2006، تم طرح عدد 77 شركة للشراكة مع القطاع الخاص (بمتوسط 25 شركة سنويًا) مقارنةً بمتوسط حوالي 15 شركة سنويًا فقط بين الأعوام 1991 وحتى 2004، وقد شملت صفقات تلك الموجة (الفترة بين 2004 وحتى 2006) بيع بنك الإسكندرية عام 2006، ليكون أول بنك عام كبير يتم بيعه لمستثمر أجنبي.

شراكة القطاع الخاص

شملت برامج تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مصر معظم القطاعات الاقتصادية تقريبًا، وكان لقطاعات البنية التحتية نصيبٌ خاص، حيث أنه نظرًا لضخامة الاستثمارات المطلوبة وعوائدها على الاقتصاد، وعلى الرغم من أن ذلك البرنامج شمل عددًا من القطاعات، مثل قطاع الاتصالات وقطاع الطاقة والكهرباء، إلا أنه سيتم إلقاء الضوء على قطاع النقل فقط حاليًا.

قطاع النقل: تأثر قطاع النقل بالاتجاه العام لزيادة شراكة القطاع الخاص عبر إدخال استثمارات خاصة في البنية الأساسية للموانئ والمطارات والطرق، فعلى سبيل المثال، مُنح امتياز إنشاء وتشغيل مطار مرسى علم الدولي لشركة «ايماك مرسي علم لإدارة وتشغيل المطارات» (إحدى شركات مجموعة الخرافي الكويتيه) لمدة 40 عاما بنظام B.O.T (البناء والتشغيل ثم نقل الملكية للدولة)، وذلك بناء على عقد اتفاق مع سلطة الطيران المدنى المصري في عام 2001، ليكون بذلك أول مطار مملوك للقطاع الخاص في مصر، مما ساهم في دعم السياحة في منطقة البحر الأحمر.

وفي الموانئ قامت الحكومة منذ أواخر التسعينيات بعقد شراكات مع مشغّلين دوليين لإدارة محطات الحاويات والبضائع؛ مثل اتفاقيات تطوير محطة ميناء السخنة على البحر الأحمر التي تديرها حاليًا شركة موانئ دبي العالمية، تلك الشراكات رفعت كفاءة التشغيل وزادت الطاقة الاستيعابية في الموانئ الحيوية للتجارة، كذلك طرحت الحكومة مشروعات الطُرق السريعة بنظام البناء والتشغيل ثم نقل الملكية (BOT)، منها مشروع الطريق الدائري الإقليمي وبعض مشروعات الطُرق الصحراوية، إلا أن الإقبال كان محدودًا نظرًا لانخفاض رسوم العبور وضعف الإطار التشريعي حينها.

أما عن قطاع السكك الحديدية ورغم بقاء الشبكة تحت إدارة الدولة، أُسنِدت بعض الخدمات المُساندة للقطاع الخاص (مثل عربات النوم الفُندقية وتشغيل بعض خطوط الشحن) ضمن إصلاحات تهدف لتحسين جودة الخدمة، ومن ثم يُمكِن القول أن مشاركة القطاع الخاص في النقل ساهمت في تخفيف العبء التمويلي عن الدولة وتسريع تطوير البنية التحتية، لكن ظلت الحكومة في دور المشرف لضمان توفر الخدمة بأسعار مناسبة.

إدارة القطاع الخاص للمطارات – تجارب دولية

شهدت أوروبا عدة نماذج لطرح المطارات للإدارة من جانب القطاع الخاص، وكانت بريطانيا سبّاقة في ذلك عبر بيع المطارات المملوكة لهيئة BAA بلندن للقطاع الخاص عام 1987 ، مع إنشاء جهاز منظم مستقل لضبط الرسوم وحماية المستهلك، تبعتها دول أوروبية أخرى ببيع حصص في مطارات رئيسية، مثل مطار فيينا في أوائل التسعينيات ومطار أثينا الجديد عام 2001، ولم تقتصر سياسات زيادة

مشاركة القطاع الخاص على أوروبا فقط، حيث إن آسيا أيضًا لها تجارب ناجحة في ذلك الأمر، لكنها اتبعت نموذجًا مختلفًا للشراكة، مثل (PPP - Public-Private Partnership)، لجذب استثمارات لتوسعة المطارات بسبب الازدياد الكبير في أعداد المسافرين، وقد كانت الهند مثالًا قويًا على تعزيز مشاركة القطاع الخاص، حيث أدخلت مستثمرين من القطاع الخاص لتحديث مطاري دلهي ومومباي في عام 2006، وبنت مطارات خاصة جديدة في بنغالور وحيدرأباد في عام 2009، مما أدى إلى تحسين البنية التحتية والخدمات ، أمريكا اللاتينية هي الأخرى شهدت موجة كبيرة من تمكين القطاع الخاص في التسعينيات، ومنها امتياز مطارات الأرجنتين، الذي تضمن مطار العاصمة بوينس آيرس (إيزيسا) لمدة 30 عامًا ، وكذلك شهدت تشيلي وبيرو والبرازيل والمكسيك منح امتيازات لمطاراتها لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

أهداف تعزيز مشاركة القطاع الخاص

تهدف مشاركة القطاع الخاص في ادارة المطارات بالدرجة الأُولى إلى زيادة الإستثمارات وتحسين الإيرادات دون إرهاق الميزانيات الحكومية ، إذ تحتاج المطارات إلى الاستمرارية في توسيع المرافق وتحسينها لتعكس الطلب المتنامي على خدمات الطيران، وهو ما قد يتجاوز قدرات التمويل العام، الأمر الذي يستدعي دخول القطاع الخاص من خلال ضخ رؤوس أموال جديدة لتوسعة المدارج وبناء صالات حديثة، وتُبيّن التجارب العالمية أن نمط إدارة القطاع الخاص يختلف جذريًا عن الإدارة الحكومية التقليدية، حيث تتحول المطارات إلى عقلية تجارية في الإدارة تركز على الكفاءة التشغيلية وتعظيم القيمة، من خلال تطبيق أفضل ممارسات الإدارة الحديثة، فعلى سبيل المثال، أدخل

مشغلو المطارات الجدد في الهند تقنيات حديثة ونظم إدارة مبتكرة أدت إلى إعادة هيكلة مؤسسية وتحسين الكفاءة التشغيلية في مطارات دلهي ومومباي، من خلال تبني معايير إدارة عالمية .

وفي نفس السياق أظهرت دراسة شملت 2400 مطار حول العالم أن المطارات ذات الملكية الخاصة تحقق أداءً تشغيليًا أفضل بشكل ملحوظ، حيث تدفع حوافز الربح المُديرين لتحسين العمليات، وتقليل التأخيرات، وتوسيع شبكات الوجهات، فعلى سبيل المثال، أثبتت الدراسات أنه عند انتقال ملكية مطار إلى شركة استثمارية خاصة، ينخفض معدل إلغاء الرحلات بحوالي 50% في المتوسط نتيجة تعزيز الإدارة الجديدة (ادارة القطاع الخاص) للفعالية وزيادة الطاقة الاستيعابية، أيضًا تمثل نظم الإدارة الخاصة لتحسين الإستجابة السريعة لمتطلبات السوق مثل جذب شركات طيران جديدة (خاصة منخفضة التكلفة) وفتح مسارات إضافية لما فيه منفعة للمطار وعملائه ، ومن ثم فإن تحسين الهيكل الإداري للمطارات الخاصة يعزز الكفاءة عبر تقليل البيروقراطية، مما يمنح المشغلين حرية أكبر في التوظيف والتدريب ووضع الحوافز، تثبت تجربة الهند نجاح الإدارة الخاصة في تحسين الخدمات والتنسيق الأمني عبر نهج يركز على الأداء، كما أن الاستعانة بخبرات دولية، مثل إدارة مطار أثينا من قبل Hochtief أو مطارات بأمريكا اللاتينية من قبل VINCI ومجموعة مطارات باريس، مما عزز الكفاءة التشغيلية بفضل الخبرة العالمية.

مطار بريطانيا الذى سبق الإشارة إليه هو الأخر شهد تحسن كبير في الايرادات وهوامش الربحية بعد بيعه للقطاع الخاص نتيجة تبني نهج تجاري في ادارة المطار، إذ حافظت الإدارة الجديدة للمطار على رسوم منخفضة نسبيًا للخطوط الجوية لكن حققت هامش ربح تشغيلي عالي بلغ نحو 30% في أوائل العقد الأول من القرن

الحادي والعشرين، مطار فيينا يُعد نموذج أخر على قدرة القطاع الخاص على إدارة المطارات وتحقيق أرباح من خلالها، حيث سجل مطار فيينا الذى تم بيعه بشكل جزئي مع السماح للقطاع الخاص بالادارة هامشا تشغيليا بحوالي 36% في عام 2002، وحقق معدل عائد على رأس المال بحوالي 13% في نفس العام وهي تعتبر ضمن العوائد الأعلى عالميا في صناعه الطيران، ويعزى ذلك إلى زيادة الكفاءة وتنويع مصادر الدخل (مثل تعزيز العائدات غير الجوية من متاجر ومطاعم) بعد انتقال الإدارة للقطاع الخاص.

الأثر الاقتصادي

أظهرت التجارب أن الأثر الاقتصادي لبرامج تعزيز مشاركة البنية التحتية في ادارة مرافق الطيران يعتمد بشدة على هيكلة الصفقة والتنظيم، ففي بريطانيا ساهم التنظيم الحكومي (تحديد سُقوف لرسوم الهبوط والخدمات) في تحقيق توازن بين ربحية المشغل وخدمة المستخدم ،وفي حالات أخرى سعت الحكومات إلى تعظيم العائد الفوري من مشاركة القطاع الخاص مما أضر بالاستدامة الاقتصادية للمطار، على سبيل المثال فرضت الأرجنتين رسوم امتياز سنوية مرتفعة جدًا على مُشغل مطارها الخاص حيث بلغت حصة الحكومة 46% من إجمالي الإيرادات، فاضطر المُشغل لرفع الرسوم على شركات الطيران والرُكاب بشكل كبير، وقد كانت النتيجة تحقيق إيرادات حكومية آنية ولكن تم تخصيص استثمارات أقل لتطوير المطار، ذلك الأمر تسبب في تدهور الخدمات على المدى الطويل، ومن ثم يمكن القول أنه يمكن لشراكة القطاع الخاص بالمطارات أن تزيد من أرباح المطار وتحرر موارد للدولة، لكن نجاحها يتطلب إطارًا يُشجّع الاستثمار المستدام ويمنع الاستغلال.

على الجانب الآخر مطار «فيينا» هو الآخر رغم مشاركة القطاع الخاص في نصف أسهمه بقيت كفاءته التشغيلية مُنخفضة نسبيًا لأن التنظيم الاقتصادي كان ضعيفًا ولم يفرض على الإدارة تحسين التكلفة أو الخدمة، النتيجة أن الشركة المُشغلة ركزت على تحقيق أرباح للمساهمين دون معالجة ارتفاع التكاليف التشغيلية المُتوارث من الادارة القديمة، مما أبقى جودة الإدارة دون المأمول، إذًا تلعب آليات التنظيم والمنافسة دورًا حاسمًا لضمان أن الإدارة الخاصة تُحقق كفاءة أعلى من النموذج الحكومي.

الحالة المصرية

يتم تشغيل المطارات المِصرية حاليًا عبر الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية وهي كيان حكومي يواجه العديد من التحديات التقليدية التى عادة ما تواجهها الكيانات الحكومية، وتعتمد المطارات المِصرية حاليًا على التمويل الحكومي والقروض التنموية لتطوير بنيتها، ، ومع سعي مصر إلى مُضاعفة سعة مطاراتها إلى 100 مليون راكب سنويًا بحلول 2030 (نحو ضعف المستوى الحالي) ، فلا مفر من مشاركة القطاع الخاص في تمويل توسعة البنية التحتية دون إثقال الموازنة العامة للدولة، ووهو ما دفع الحكومة إلى التفكير في طرح إدارة وتشغيل ما يصل إلى 11 مطارًا للقطاع الخاص تدريجيًا، بدءًا بمطار الغردقة الدولي كمرحلة تجريبية تحتاج لاستثمارات كبيرة سيتم توجيهها إلى بناء مبنى ركاب جديد وغيرها من المشروعات التوسعية الكبرى، من المُتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة إيرادات المطارات عبر تحسين الخدمات وجذب رحلات أكثر إذ تشير التجربة الوحيدة الحالية (مطار مرسى علم المملوك بالكامل للقطاع الخاص) إلى تحقيق أداء مالي أفضل من المطارات الحكومية

تستعد مصر لهذه الخُطوة عبر دراسة إستراتيجية بالتعاون مع البنك الدولي ومستشاره، مُؤسسة التمويل الدولية IFC لتحديد أفضل النماذج التشريعية والتنظيمية قبل الطرح ، وقد أكد المسؤولون أن الشراكة ستتم بـ»شفافية» الأمر الذي يعزز من ثقة المُستثمرين ، فمن الناحية القانونية، لدى مصر قانون لتنظيم الشراكات مع القطاع الخاص وهو قانون الـ (Public-Private Partnership)، حيث يُمكن أن يُستخدم هذا القانون كأساس لمنح امتيازات إدارة المطارات للقطاع الخاص لفترة محددة، كما أنه من الضروري أن تُنشئ الدولة آلية رقابية مُتخصصة لمتابعة عقود الإدارة الخاصة بها، ربما عبر جهاز تنظيم النقل الجوي أو جهة مستقلة جديدة وذلك لضمان مراقبة مستوى الخدمة والأسعار، جدير بالذكر أن الوزارة صرحت بأنها لا تنوي «بيع» أصول المطارات نفسها ، بل منح حقوق الإدارة والتشغيل فقط (أسلوب مُشابه لعقود الإدارة أو الإيجار طويل الأجل)، ويتماشي هذا التوجه مع نهج حذِر في المنطقة يضمن بقاء سيادة الدولة على البنية التحتية مع الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص.

خارطة طريق لتعزيز شراكة القطاع الخاص

في ظل توجه مصر نحو إشراك القطاع الخاص في تشغيل وإدارة المطارات، يصبح ضمان نجاح عملية مشاركة القطاع الخاص أمرًا حيويًا لتعظيم الفوائد وتجنب المخاطر، ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل يغطي الأطر القانونية والتمويلية والإدارية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. فيما يلي تحليل للمقترحات الممكنة ضمن المحاور الثلاثة لضمان مشاركة ناجحة للقطاع الخاص في ادارة المطارات المصرية.

الأطر القانونية

تشريعات واضحة لعملية مشاركة القطاع الخاص: من الضروري سن قوانين ولوائح واضحة تنظم عملية مشاركة القطاع الخاص في ادارة وتملك المطارات وتُحدد حقوق والتزامات المستثمرين بشكل لا لبس فيه، سيساعد ذلك على خلق بيئة قانونية مُستقرة وجاذبة للمستثمرين، كما يضمن إلتزام الجهة المُشغلة بمعايير الأداء والاستثمار المتفق عليها مثل خطط تطوير مُلزمة ومؤشرات جودة خدمة تحت إشراف حكومي ، ويمكن أن تطبق مصر ما طبقته أسبانيا في شراكة القطاع الخاص جزء من هيئة المطارات (بنسبة 49٪) عبر تشريع أتاح جمع تمويل لتوسعة المطارات دون التخلي الكامل عن ملكيتها، حيث يمكن لهذة التشريعات الواضحة تعطي المستثمرين الثقة وتحمي المصلحة العامة في آن واحد.

هيئة تنظيمية مستقلة للرقابة: من الضروري أن يتم إنشاء هيئة تنظيمية مُستقلة متخصصة في تنظيم قطاع المطارات المدارة من جانب القطاع الخاص، تتمثل مهمة هذه الهيئة في مراقبة أداء الشركات المشغلة والتأكد من التزامها بشروط العقود ومنع أي ممارسات احتكارية أو إخلال بمعايير السلامة والجودة، وتظهر التجارب الدولية أهمية وجود منظم مستقل فقد أنشأت الهند «هيئة تنظيم الاقتصادي للمطارات (Airports Economic Regulatory Authority) عند إشراك القطاع الخاص، مهمتها ضبط تعرفة الخدمات ومراقبة جودة الأداء لمنع استغلال الوضع الاحتكاري للمطار الوحيد في المدينة، وبالمثل أنشأت الأردن هيئة تنظيم الطيران المدني عند إعادة هيكلة قطاع الطيران بهدف الإشراف على عقود الشراكة وضمان الامتثال ، حيث أن وجود جهة

تنظيمية قوية سيضمن محاسبة المشغل الخاص ويحمي حقوق المسافرين والاقتصاد الوطني.

تنظيم التعريفة وتحقيق التوازن بين الخاص والعام: تنظيم رسوم المطارات ضروري لتحقيق توازن بين جذب المستثمرين وضمان أسعار عادلة للمستخدمين، خاصة مع غياب المنافسة المباشرة، يمكن للدولة تبني سقف الأسعار أو التعرفة المنظمة، كما في بريطانيا حيث تخضع رسوم مطار هيثرو لمراجعة دورية، كذلك تعتمد دول مثل الهند أنظمة تسعير تضمن ربحًا عادلًا للمستثمر دون تحميل شركات الطيران والمسافرين أعباء زائدة ، يضمن تنظيم التعرفة بتشريع واضح أو قرارات هيئة مستقلة حماية المصلحة العامة وتعزيز تنافسية المطارات المدارة من خلال القطاع الخاص. كما يُنصح بإدراج بنود في عقود المشاركة مع القطاع الخاص بالشكل الذي يُلزم المشغل بتحسين الخدمات وعدم التمييز بين شركات الطيران، مع فرض عقوبات عند الإخلال لضمان أولوية مصلحة المستخدم النهائي.

إدارة المطارات

اشراك الشركات العالمية: لرفع كفاءة تشغيل المطارات المصرية التي تم مشاركة القطاع الخاص بها، والتي نجحت في تحسين عمليات المطارات عالميًا، يمكن تحقيق ذلك عبر إسناد التشغيل لتحالفات دولية تمتلك خبرات واسعة، مما يضمن تبني أفضل الممارسات الإدارية والتقنيات الحديثة وتدريب الكوادر المحلية، مصر تلقت بالفعل عروضًا من تحالفات تشمل مجموعة مطارات باريس، مما يعكس اهتمام الشركات الدولية بالسوق المصري وإمكانات تطويره .

تحسين الحوكمة والشفافية: نجاح مشاركة القطاع الخاص بالمطارات يتطلب تطوير نظم الحوكمة إلى جانب اختيار الشريك المناسب، حيث يجب تطبيق شفافية عالية في العمليات، عبر نشر تقارير أداء وبيانات مالية دورية توضح الإيرادات والإنفاق والامتثال للمعايير، أظهرت التجارب الدولية مثل مطار سيدني ومطار ماليزيا الدولي أن المطارات المدرجة في البورصة تلتزم بمستويات إفصاح وحوكمة أعلى، كما يجب على الجهات التنظيمية مراقبة تضارب المصالح والممارسات الاحتكارية وضمان المنافسة العادلة، من التوصيات المهمة فصل ملكية الأصول عن التشغيل، مما يعزز المحاسبة والشفافية، ويجذب الاستثمارات عبر خلق بيئة تشغيلية موثوقة.

ختاما، إن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في ادارة وتملك المطارات بشكل ناجح تتطلب حزمة متكاملة من الإصلاحات والسياسات التي تضمن تحقيق أهداف الدولة التنموية وحماية المستهلكين مع توفير مناخ جاذب للمستثمرين، تجارب دولية عديدة بدءًا من المملكة المتحدة مرورًا بالهند والأردن وصولًا إلى تركيا أظهرت تلك التجارب أن وجود أطر قانونية قوية وتنظيم صارم، وإدارة احترافية تعتمد على خبرات عالمية وتكنولوجيا حديثة، كلها عناصر أساسية لنجاح مشاركة القطاع الخاص في ادارة وتملك المطارات، يمكن لمصر الاستفادة من هذه الدروس عبر تصميم نموذجها الخاص الذي يوازن بين مصالح الدولة والمستثمر، فعبر سن التشريعات الملائمة وإنشاء كيان تنظيمي فعال، وتقديم حوافز جاذبة للشركاء مع اشتراط خطط تطوير طموحة، وتبنّي هيكل إدارة حديث وشفاف، ستتمكن مصر من رفع كفاءة مطاراتها وزيادة قدرتها الاستيعابية.

المراجع

- International Air Transport Association. (2005, July 4). Airport privatization. IATA. Retrieved March 1, 2025, from https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/airport-privatization/
- Sawmya, S., & Krishnan, L. R. K. (2023). A conceptual review on privatization of Indian airports: A new dimension in people management explored. Journal of the International Academy for Case Studies, 29(S3), 114-. Retrieved March 1, 2025, from https://www.abacademies.org/articles/a-conceptual-review-on-privatization-of-indian-airports-a-new-dimension-in-people-management-explored-16489.html
- International Air Transport Association. (2005, July 4). Airport privatization. IATA. Retrieved March 1, 2025, from https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/airport-privatization/
- Baker, J. (2018, September 11). Airport privatisation: The great debate. Airport Technology. Retrieved March 1, 2025, from https://www.airport-technology.com/features/airport-privatisation-great-debate/
- Sawmya, S., & Krishnan, L. R. K. (2023). A conceptual review on privatization of Indian airports: A new dimension in people management explored. Journal of the International Academy for Case Studies, 29(S3), 114-. Retrieved March 1, 2025, from https://www.abacademies.org/articles/a-conceptual-review-on-privatization-of-indian-airports-a-new-dimension-in-people-management-explored-16489.html
- McMaster, G. (2023, March 29). Airports perform better when owned by private equity funds: Study. Folio. Retrieved March 1, 2025, from https://www.ualberta.ca/en/folio/202303//airports-perform-better-when-owned-by-private-equity-funds.html
- International Air Transport Association. (2005, July 4). Airport privatization. IATA. Retrieved March 1, 2025, from https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/airport-privatization/
- Kaminski-Morrow, D. (2025, February 6). Egypt earmarks 11 airports for privatisation programme: Civil aviation minister. FlightGlobal. Retrieved March 1, 2025, from https://www.flightglobal.com/air-transport/egypt-earmarks-11-airports-for-privatisation-programme-civil-aviation-minister/161697.article
- Centre for Aviation. (2024, August 12). Egypt open to private management of its airports; will increase capacity to over 100mppa by end 2030. CAPA - Centre for Aviation. Retrieved March 1, 2025, from https://centreforaviation.com/analysis/reports/egypt-open-to-private-management-of-its-airports-will-increase-capacity-to-over-100mppa-by-end-2030692909-
- Kaminski-Morrow, D. (2025, February 6). Egypt earmarks 11 airports for privatisation programme: Civil aviation minister. FlightGlobal. Retrieved March 1, 2025, from https://www.flightglobal.com/air-transport/egypt-earmarks-11-airports-for-privatisation-programme-civil-aviation-minister/161697.article
- Kaminski-Morrow, D. (2025, February 6). Egypt earmarks 11 airports for privatisation programme: Civil aviation minister. FlightGlobal. Retrieved March 1, 2025, from https://www.flightglobal.com/air-transport/egypt-earmarks-11-airports-for-privatisation-programme-civil-aviation-minister/161697.article
- Centre for Aviation. (2024, August 12). Egypt open to private management of its airports; will increase capacity to over 100 million passengers per annum by end 2030. CAPA - Centre for Aviation. Retrieved March 1, 2025, from https://centreforaviation.com/analysis/reports/egypt-open-to-private-management-of-its-airports-will-increase-capacity-to-over-100mppa-by-end-2030692909-
- Global Infrastructure Hub. (n.d.). Queen Alia International Airport expansion. PPP Contract Management. Retrieved March 1, 2025, from https://managingppp.gihub.org/case-studies/queen-alia-international-airport-expansion/
- Global Infrastructure Hub. (n.d.). Queen Alia International Airport expansion. PPP Contract Management. Retrieved March 1, 2025, from https://managingppp.gihub.org/case-studies/queen-alia-international-airport-expansion/
- PRS Legislative Research. (n.d.). Understanding the AERA Amendment Bill, 2019. PRS India. https://prsindia.org/theprsblog/understanding-the-aera-amendment-bill-2019?page=2&per-page=1#:~:text=Few%20years%20back%2C%20private%20players,passed%20which%20set%20up%20AERA
- Abdel Moneim, D. (2024, August 22). تعظيم الأصول: توجه مصر نحو إشراك القطاع الخاص في إدارة المطارات. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

تحويلات المغتربين: كيف يمكن تحفيز مزيد من التحويلات؟

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلن البنك المركزي المصري في فبراير من عام 2025 استمرار تحويلات المصريين العاملين في الخارج في تسجيل معدلات مرتفعة ؛ حيث تضاعفت التحويلات خلال شهر ديسمبر من عام 2024 لتصل إلى نحو 3.2 مليار دولار (مقابل نحو 1.6 مليار دولار خلال شهر ديسمبر من العام 2023) مشيرا إلى أن هذه التدفقات لم تحدث من قبل خلال شهر ديسمبر من كل عام.

بالإضافة إلى ذلك ارتفعت التحويلات في ديسمبر 2024 مقارنة بالشهر السابق عليه مباشرة (نوفمبر 2024) بمعدل 24.5٪ والتي سجلت خلاله نحو 2.6 مليار دولار، كما شهدت التحويلات خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية 2025/2024 والتي بدأ العمل بها في 1 يوليو 2024 (الفترة يوليو وحتى ديسمبر 2024) ارتفاعاً في التحويلات بمعدل 80.7٪ لتصل إلى نحو 17.1 مليار دولار مقابل نحو 9.4 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من عام 2023.

وعلى مستوي السنة الميلادية 2024، سجلت التحويلات ارتفاعاً بمعدل 51.3٪ لتصل إلى نحو 29.6 مليار دولار من نحو 19.5 مليار دولار خلال العام السابق.

قرارات مارس الاصلاحية

استمرارًا لسياسة التشديد النقدي التي بدأ البنك المركزي المصري في اتباعها منذ نشوب الحرب الروسية الأوكرانية في مارس 2022 لتحقيق هدف رئيسي هو احتواء معدلات التضخم المرتفعة التي نتجت عن اضطراب سلاسل الإمداد عالميًا حينها مع خروج الاستثمارات في أدوات الدين قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) مع توحيد سعر الصرف والقضاء على سوق

العملة الموازية، حرك المركزي في 6 مارس من عام 2024 وفي اجتماع استثنائي أسعار الفائدة الرئيسية برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك بواقع ٪6 (600 نقطة أساس) ليصل إلى ٪27.25 و٪28.25 و٪27.75 على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بنفس النسبة لتسجل ٪27.75.

ومع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية ثم نشوب التوتر الإقليمي نتيجة للعدوان الإسرائيلي على غزة وحالة عدم اليقين التي سادت قبيل انتخاب الرئيس الجديد للولايات المتحدة ثم انتخاب دونالد ترامب رئيسًا؛ فلم تحرز بعد السياسة النقدية في مصر مستهدفها للتضخم المقدر عند ٪7 (±2٪) خلال الربع الرابع من 2024 و٪9 (±2٪) في الربع الرابع من 2026، الأمر الذي دفع البنك المركزي للتعامل معه بتثبيت المستهدفات مع إطالة الأمد الزمني لها لتكون خلال الربع الرابع من 2026 والربع الرابع من 2028 على التوالي. إلا أن معدلات التضخم آخذة في الانخفاض خلال الأشهر الخمسة الماضية وفق القراءات الأخيرة المعلنة من كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (المعدل العام) والبنك المركزي المصري (المعدل الأساسي).

قرارات مارس جاءت في إطار حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة بالتنسيق مع الحكومة وبدعم من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف بتوفير التمويل اللازم لدعم سيولة النقد الأجنبي محليا مع التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحد من أثر التداعيات الخارجية على الاقتصاد المحلي بما يضع الاقتصاد المصري على مسار مستدام للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان استدامة الدين والعمل على بناء الاحتياطيات الدولية.

فـي حيـن أن هـذه القـرارات انعكسـت بوتيـرة بطيئـة علـى ملـف التضخـم؛ إلا أنهـا انعكسـت إيجابـا وبشـكل كبيـر علـى تحـويلات المغتربيـن والتـي تعـد مـن أهـم مـوارد النقـد الأجنبـي للاقتصـاد المصـري بجانـب عوائـد السـياحة وقنـاة السـويس والصـادرات.

ووفقـا لآخـر الاحصائيـات المعلنـة مـن قبـل الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والاحصـاء والمعلنـة فـي ينايـر الماضـي، يصـل عـدد العامليـن بالخـارج حوالـي 11.1 مليـون بنهايـة عـام 2022 وهـو رقـم يعكـس حجـم هـذه القـوة خاصـة فيمـا يتعلـق بتحويلاتهـم لمصـر والتـي تأثـرت كثيـرا قبيـل قـرارات مـارس نظـرا لانصـراف هـذه التحـويلات عـن القنـوات الرسـمية (البنـوك) والاعتمـاد علـى سماسـرة العملـة توازيـا مـع انخفاض قيمـة الجنيـه أمـام العـملات الأجنبيـة والتـى نتجـت عـن أزمـة نقـص المـوارد الأجنبيـة بشـكل غيـر مسـبوق فـي مصـر حتـى فبرايـر 2024 والتـي تـم التعامـل معهـا بشـكل رئيسـي بعوائـد اتفـاق تنميـة منطقـة رأس الحكمـة التـي وقعتهـا مصـر مـع الجانـب الاماراتـي بقيمـة اسـتثمار أجنبـي مباشـر 35 مليـار دولار وهـى تعـد الأعلـى فـي تاريـخ البـلاد.

أهميـة تحـويلات المصرييـن العامليـن فـي الخـارج للاقتصـاد المصـري

تحـويلات المصرييـن العامليـن فـي الخـارج تلعـب دورًا حيويًـا فـي الاقتصـاد المصـري والتـي مـن أهمهـا:

- تعزيـز الاحتياطـات النقديـة: تسـهم التحويـلات في تعزيـز احتياطات النقـد الأجنبـي، ممـا يسـاعد فـي اسـتقرار سـعر الصـرف ودعـم الاقتصـاد الوطنـي.

- تعزيز الاستهلاك المحلي: تستخدم الأسر المصرية تحويلات ذويهم في الخارج لتلبية احتياجاتها اليومية، مما يزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية.

- توفير فرص العمل: زيادة الاستهلاك المحلي يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة.

- دعم الاستثمار: يمكن أن تستخدم الأسر التحويلات لتمويل مشروعات صغيرة أو متوسطة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

- تحسين مستويات المعيشة: تساهم التحويلات في تحسين مستوى المعيشة للأسر المصرية، مما يؤدي إلى تحسين الصحة والتعليم والرفاهية بشكل عام.

- توازن المدفوعات: تعتبر التحويلات أحد مصادر الدخل القومي، مما يساعد في تحقيق توازن في المدفوعات الخارجية للدولة.

كيف يمكن تحفيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج؟

يمكن تنمية وتحفيز تحويلات المصريين العاملين في الخارج من خلال عدة استراتيجيات :

1. تحسين البيئة الاقتصادية: تعزيز الاستقرار الاقتصادي في مصر من خلال سياسات مالية ونقدية فعالة، مما يزيد من الثقة لدى العاملين في الخارج بقدرة بلدهم على التعافي.

2. تقديم حوافز: تقديم حوافز، مثل تخفيضات على رسوم التحويل أو تقديم أسعار صرف مميزة، مما يشجع المغتربين على إرسال المزيد من الأموال.

3. تسهيل إجراءات التحويل: تبسيط وتسهيل إجراءات تحويل الأموال عبر القنوات الرسمية، مثل البنوك ومكاتب الصرافة، مما يقلل من الوقت والتكاليف.

4. التواصل الفعّال: تعزيز قنوات الاتصال مع المصريين في الخارج، وتقديم معلومات حول كيفية دعم الاقتصاد الوطني خلال الأزمات.

5. تعزيز روابط المجتمع: تشجيع المصريين في الخارج على المشاركة في الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز من ارتباطهم ببلدهم ويشجعهم على إرسال التحويلات.

6. تسويق مشاريع وطنية: عرض مشاريع استثمارية وطنية للمغتربين، مما يتيح لهم فرصة الاستثمار في بلدهم من خلال تحويلاتهم.

من خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات، يمكن تعزيز تحويلات المصريين العاملين في الخارج وتحسين تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المصري خلال أوقات الأزمات.

كما يمكن أيضا استغلال الميزة التي اتاحها البنك المركزي المصري في نوفمبر 2024 باتاحة استقبال تحويلات المصريين

بالخارج على حساباتهم في البنوك من خلال شبكة المدفوعات اللحظية وتطبيقها المعروف ب «انستا باي» من كل دول العالم وهو التطبيق الذي يسهل التحويلات المالية الفورية بين الحسابات المصرفية.

إلا أن المركزي أتاح استقبال هذه التحويلات على التطبيق بالعملة المحلية وبالتالي وبرغم ميزة الاستلام الفوري للأموال المحولة إلا أن اتاحة استلام هذه التحويلات بالعملات الصعبة سيشجع العاملون المصريون بالخارج على اعتماد هذا التطبيق في تحويلاتهم بشكل كبير ما ينعكس على قيم أعلى لجملة التحويلات التي تستقبلها مصر خاصة مع المزايا التي يتيحها التطبيق بطبيعته والتي تتضمن ربط جميع الحسابات المصرفية المختلفة للعملاء في تطبيق واحد للهاتف المحمول، إمكانية التحويل الفوري من الحسابات داخل البنوك المسجلة على الشبكة في مصر، تحويل فوري داخل حسابات شبكة بنوك مصر والمحافظ الرقمية وبطاقة ميزة، الاستعلام عن رصيد الحسابات، إصدار كشف حساب مصغر للبنك، وإضافة حسابات بنكية متعددة ضمن شبكة بنوك مصر.

المراجع

- البيان الرسمي للبنك المركزي المصري الخاص ببيانات التحويلات
- بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الصادر في يناير والمنشور بجريدة اليوم السابع ا يناير 2025 وتم الاعتماد على بيان الموقع المذكور نظرا لطبيعة البيان غير المتاح بشكل عام على موقع الجهاز إلا باشتراك مدفوع.
- أثر التحويلات المالية على الاقتصاد المصري في الفترة من 2005-2023، مركز ايجيبشين انترباريز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، يناير 2025.
- أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر (2011-2020)، المركز الديمقراطي العربي، أغسطس 2022.

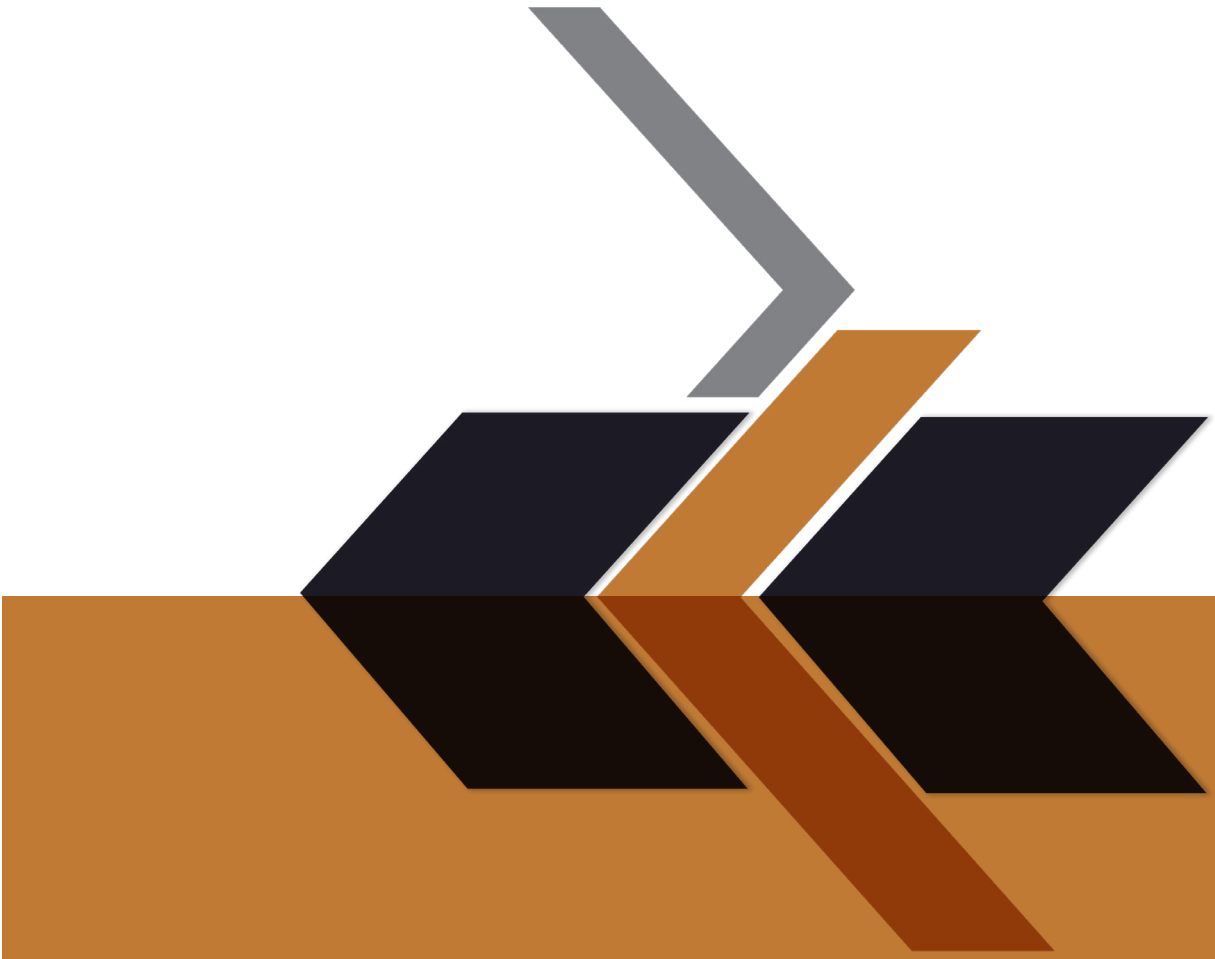

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg